منهجية كتابة تقرير ندوة علمية
نموذجي جامعتي الحسن الأول بسطات والمولى إسماعيل بمكناس

المصطفى الباز
طالب باحث في سلك الدكتوراه – جامعة الحسن الأول، سطات
المغرب

مقدمة:

كما نعلم، أن المكتبات العربية تفتقر إلى الكتب العلمية المتخصصة في فن كتابة وإعداد التقارير والخطب والرسائل التقليدية والالكترونية الرصينة، على الرغم من أن التقارير بأنواعها المختلفة، التحريرية منها والشفاهية، باتت تشكل أهم ركن من أركان العملية الاتصالية، ذلك أن التقرير الفعال المبني على أسس رصينة والذي يتبع منهجية علمية مرموقة يستطيع أن يلعب دورا حيويا ليس فقط في إيصال المعلومات والبيانات والمعرفة إلى الناس، وإنما يستطيع أيضا التأثير فيهم، وحثهم ودفعهم على اتخاذ قرارات مهمة قد تسهم في تحقيق أهدافهم المنشودة.

فالتقرير أو البحث أو الدراسة أو الخطبة التي تعتمد في أسلوبها ومحتواها وتحليلها على أسس علمية ومعايير ومبادئ متعارف عليها دوليا غالبا ما تسهم في دعم العملية الاتصالية وتعزيز غايتها بشكل يخدم أهداف كلا الطرفين، واضع التقرير (المرسل)، والجهة المستفيدة (المستلم)[1].

وتعتبر عملية كتابة التقارير الكلاسيكية أو الرقمية من أصعب العمليات وأدقها، ذلك أن التقرير الجيد يجب أن يتضمن بعض المرتكزات والأدوات والأعراف المتعارف عليها دوليا، والتي من دونها لن يحقق التقرير الأهداف المرجوة منه، وعلى هذا الأساس بدأ الاهتمام المتزايد من قبل الإداريين والباحثين والاستشاريين بفن كتابة التقارير وإعدادها، واستحدثت لذلك عدة مدارس متخصصة مهمتها البحث عن أنجع الطرق والأساليب لصياغة التقارير مهما كان نوعها أو مسمياتها، وتحديد أهدافها، وجعلها أكثر قدرة على التأثير في الناس عن طريق الصياغة الجيدة والأسلوب الإقناعي والعلمي المتبع في إعدادها، والاختيار الصحيح لوسيلة الاتصال، وغيرها من مستلزمات التقرير الفاعل.

أهمية الموضوع:

إذا كانت التقارير تعد توثيقا لتظاهرات علمية فهي بالضرورة قاعدة معلومات متجددة تخدم كل الأطراف سواء المنظمين لها أو المستفيدين منها، وموضوعنا "منهجية كتابة تقرير ندوة علمية" يندرج ضمن حقل القانون الإداري الذي يعتبر فرع من فروع القانون العام وتكمن أهميته في كيفية صياغة تقرير ندوة علمية وإبراز أهم الخطوات المتبعة لإنجازها.

تحديد الجهاز المفاهيمي للموضوع:

منهجية: عبارة عن أساليب وخطوات علمية نستعين بها في دراسة أو معالجة موضوع معين.

تقرير: عرض مكتوب لمجموعة من الحقائق والمعلومات، يتضمن تحليلا منطقيا للإنجازات الكمية والنوعية، والتوصيات والمقترحات التي تتفق مع نتائج التحليل وتحدد ملامح الرؤى المستقبلية. هو كذلك الذي يتعلق بموضوع محدود ومشكلة عادية حيث يحتمل العديد من الأخطاء الشكلية والموضوعية ، وتصنف التقارير الصادرة عن المنظمات أو المؤسسات العامة والخاصة وفقا للمعيار الموضوعي أي وفقا لمضمونها وجوهرها وعناصرها ومحتواها، إلى تقارير إدارية، ومالية، وتسويقية، ومعلوماتية، واستشارية، وإعلامية، وبحث واستقصاء، وتقارير أحداث وحوادث[2].

ندوة: تعني بمفهومها المعاصر اجتماع مجموعة من المتخصصين أو المهتمين بأمر معين على رأسهم مدير الندوة في مكان محدد، وزمان محدد لمناقشة موضوع ما في مجال علمي، أو أدبي، أو اجتماعي، أو غير ذلك.

إشكالية الموضوع:

كيف تتم منهجية صياغة تقرير ندوة علمية؟

تتخلل هذه الإشكالية المركزية عدد من الإشكالات الفرعية نطرحها ضمن الصيغ الآتية:

1. ما مفهوم التقرير والندوة العلمية؟
2. ما هي أنواع وأهم خطوات ومراحل كتابة تقرير ندوة علمية؟
3. كيف تتم منهجية كتابة تقرير ندوة علمية؟

منهجية الموضوع:

سنعتمد في موضوعنا "منهجية كتابة تقرير ندوة علمية" على المنهج الوصفي الذي يساعدنا على وصف مراحل وخطوات منهجية لصياغة تقرير ندوة علمية.

تقسيم الموضوع:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية التقارير والندوات العلمية**
  - **المطلب الأول: ماهية التقرير**
  - **المطلب الثاني: تعريف الندوة العلمية**
- ✓ **المبحث الثاني: منهجية صياغة تقرير ندوة علمية**
  - **المطلب الأول: مراحل وخطوات كتابة تقرير ندوة علمية**
  - **المطلب الثاني: نموذجين لتقريرين: ندوتين علميتين جامعتي: المولى إسماعيل بمكناس والحسن الأول بسطات.**

المبحث الأول: ماهية التقارير والندوات العلمية

سنتناول في هذا المبحث مناقشة مفهوم التقارير وذلك من خلال التطرق لأنواع التقارير ونماذجها، وأهدافها، وأساليب تصميمها وسماتها وخصائصها التي تساعدها لترقى إلى المستويات الجيدة والفعالة. بينما المطلب الثاني فسنبرز في ثناياه تعريف الندوات، وعناصرها ، وأسباب نجاحها وكذا الكيفية التي تدار بها.

المطلب الأول: ماهية التقرير

➢ الفقرة الأولى: التقرير: تعريفه وأهدافه

التقريرعرض مختصر مجريات حدث أو نشاط معين؛ غايته إعلام الآخر بملخص ما تابعته من أحداث لم يحضرها، أو ما قمت به من أعمال. وورد في معجم "أو كسفورد" أن التقرير عبارة عن عرض منهجي لنتائج استقصاء أو بحث للحصول على معلومات محددة سلفا، يقوم به شخص معين أو مجموعة أشخاص يتم تكليفهم للقيام بهذه المهمة.[3]

كما يمكن تعريف التقرير بأنه وسيلة من وسائل الاتصال وأداة فعالة من أدوات الرقابة والتحقق من سلامة التنفيذ والمتابعة والتقويم، والمطابقة بين الخطة المرسومة والسياسة العامة لتحقيق الهدف المنشود، وهو التعريف الذي أوردناه أعلاه لتوضيح أهمية التقرير والدور الذي يلعبه بالتأثير في الآخرين. وكذلك في نقل المعلومات سواء كان ذلك كتابيا أو شفهيا خاص بموضوع معين أو مشكلة معينة.[4]

ومن التعارف الأخرى للتقرير ندرج ما يلي:[5]

- ✓ بحث تفصيلي لموضوع معين يشمل جميع مراحله، منذ كان فكرة حتى صار نتائج مدونة، مرتبة، مؤيدة بالحجج والأسانيد.
- ✓ عرض كتابي أو تحليل للبيانات والظروف القائمة والأنشطة والحقائق والدراسات ونتائج البحث وتسجيل الآراء والتوصيات المتعلقة بموضوع معين أو بمشكلة معينة.

➢ أهداف التقرير: [6]

- نقل الأفكار والمعلومات
- التأثير في عملية اتخاذ القرارات
- إحداث التغير للأفضل
- إقناع القارئ بما جاء في التقرير
- تبادل المعلومات والبيانات والنتائج
- تحويل المواضيع من إدارة أو جهاز أو هيئة إلى إدارة أخرى أو جهاز آخر أو هيئة أخرى.
- تدوين الحقائق والمعلومات ونتائج البحوث والدراسات وتسجيل المقترحات والآراء والتوصيات.
- توضيح أوجه نشاط قسم أو دائرة أو جهاز أو هيئة وتسجيلها خلال فترة زمنية محددة.

➢ الفقرة الثانية: التقرير: أنواعه وأبرز مكوناته:[7]

- ✓ **تنقسم التقارير حسب الصورة التي تخرج منها:**
  - تقارير شفهية:

- تقارير مكتوبة:

✓ **أنواع التقارير حسب الجهة الصادرة إليها ومنها:**

- تقارير داخلية: وهي التقارير الموجهة لمستويات إدارية بالمؤسسة ذاتها مثل المدير العام أو مجلس الإدارة.
- تقارير خارجية: وهي التقارير الموجهة لطرف خارجي عن المؤسسة مثل جهة تمويل أو وزارة اختصاص محددة.

✓ **كما يمكن تقسيم التقارير إلى أنواع أخرى وفقا لما يلي:**

أولا: من ناحية الزمن

1. **تقارير دورية:** وهي التي تغطي فترات زمنية ثابتة، عادة ما يحددها القانون في بعض الحالات، وقد تكون هذه التقارير:

- يومية
- أسبوعية
- شهرية
- ربع سنوية (كل 3 أشهر)
- نصف سنوية (كل 6 أشهر)
- سنوية

وقد يصدر نفس التقرير بواحدة أو أكثر من هذه الدوريات، فهناك تقرير مبيعات يومي وأخر شهري يمثل إجماليات التقارير اليومية، وهكذا كما تؤثر العوامل التالية على تحديد دورية التقرير:

- . درجة حساسية الموضوع وتأثيره على بعض الأنشطة
- . مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة
- . ارتباط موضوع التقرير بموضوعات تقارير أخرى لها دورية ثابتة قد لا تستطيع المنشأة تغييرها.
- . احتياجات ورغبات الإدارة
- . المستوى الإداري الذي يرفع له التقرير
- . اللوائح والقوانين

2. **تقارير غير دورية:** وهي التي تغطي فترات زمنية غير ثابتة، وتختلف من تقرير لأخر

ثانيا: من ناحية الهدف

1. **تقارير متابعة:**

وهي التقارير التي تكون مرتبطة بخطة أو برنامج أو مشروع جاري تنفيذه، وعادة ما تتضمن عملية مقارنة بين ما هو واقع فعلا وما كان يجب أن يتم وفقا للخطة أو برنامج الموضوع.

2. تقارير معلومات:

وهي التقارير التي تنقل المعلومات عن أحداث أو مواقف معينة، وتسمى أحيانا تقارير إخبارية وقد تتضمن تعليقا يمثل وجهة نظر كاتب التقرير، ويركز هذا النوع من التقارير على الحقائق أو ما يطلق عليه البعض معلومات حقائقية مثل تقرير الأسعار العالمية لبعض المنتجات.

3. تقارير الدراسات:

وهي التقارير التي تعرض نتائج الدراسات التي تجرى داخل المنشأة أو في البيئة الخارجية، وقد يقوم بها أفراد من المنشأة أو جهات أخرى متخصصة، مثل تقرير دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء خط إنتاجي جديد بمصنع أو تنويع المنتجات.

4. تقارير تقييم الأداء:

وهي التقارير تقيم مستوى الأداء قياسا بمعايير موضوعية مسبقا، وتهدف هذه التقارير إلى الحكم على الكفاءة أو إعفاء درجات أو تقديرات تعبر عن مستوى الأداء في التقييم.

ثالثا: من ناحية المحتوى:

- تقارير مالية ومحاسباتية
- تقارير الأنشطة
- تقارير الأفراد (الجانب الشخصي، الوظيفي، السلوكي، تقييم)

رابعا: من ناحية الشكل:

- تقارير وصفية: تقارير دراسات الجدوى.
- تقارير سابقة التصميم: مطبوعة وعلى كاتب التقرير أن يملأ بياناتها. مثل تقارير تقييم الأداء للعاملين.

خامسا: من ناحية التوجيه:

1. تقارير داخلية
2. تقارير خارجية

➢ **أبرز مكونات التقرير الرئيسية: Report components**[8]

- المادة
- الكاتب
- القارئ
- الهيكل
- الهدف

وعلى كاتب التقرير أن يضع هذه المكونات نصب عينيه عند الإقدام على كتابة أي تقرير، وفي كافة مراحل التقرير، إذا ما أراد أن يحقق الأهداف المرجوة من كتابته للتقرير. فالكاتب الجيد هو الذي يستطيع أن يحدد بدقة هذه المكونات قبل الإقدام على الكتابة، وأن يرسم في ذهنه وعلى الورق ما يريد تحقيقه، والأهم من ذلك كله، على كاتب التقرير أن يدرك أن الهدف من وراء كتابة التقرير لا ينحصر في قدرته على نقل الحقائق والوقائع ، بل الهدف يكمن في قدرته ومهارته في توصيل هذه المعلومات إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، كي يؤثر فيه ويسترعي انتباهه، ويقوده إلى إتباع التوصيات والمقترحات التي جاء بها التقدير. وللتذكير، فانه يهدف إلى: [9]

- ✓ إحداث التغيير.
- ✓ التأثير في الآخرين.
- ✓ الإقناع بإتباع ما جاء بالتقرير.

انطلاقا من التعريف أعلاه يتبن أن التقارير تنقسم إلى قسمين؛ فالتقرير إما أن يكون:

- **وصفيا**: يهتم بوصف مجريات الأحداث والوقائع كما تمت، ونقلها للمتلقي من غير زيادة ولا نقصان بشكل مختصر.
- **تقنيا**: غايته الحديث عن منهجية إعداد وإنجاز عمل ما،مع إبراز التقنيات والآليات المعرفية والمنهجية المعتمدة في ذلك، ووصف مراحل الإعداد والانجاز خطوة خطوة.

من المعلوم أن التقرير جنس أدبي خالص يخضع في كتابته لمنهجية تحرير الموضوع الإنشائي، هذه المنهجية التي ترتكز على ثلاثة مكونات رئيسة: (**مقدمة، عرض وخاتمة**).

هيكل عام للتقرير:[10]

يمكن أن يكون هيكل التقرير متشابها في هيكل المنهجيات الكمية والنوعية، أو التي تمزج بينهما، فسواء كان التقرير لأغراض فنية (**أكاديمية**) أو (**إدارية**)، ينبغي أن يحتوي على النقاط الآتية:

وللحصُول على تقريرٍ جيّدٍ، لا بد من التوفر على بعض الخصائص منها:

- أنْ يكون التّقرير ذا هدف: فلا يُمكِن كتابة تقرير دون وجُود أيّ غرضٍ منْ كتابتُه، أو يُوجِد به معلومات مُكرّرة، أو يحتوي على آراء تمّ رفضِها مُسبَقاً
- أنْ يكون التّقرير مُوجِزاً: حيث إنّ إيجازُه لا يكون على حِساب الإخْلال بالموضوع، لأنّ موضوع التّقرير يجب أنْ يكون شامِلاً وكامِلاً وواضِحاً.
- التأكّد من التّوثيق، ودعِم موضوع التّقرير بمُعطيّات حقيقيّة وغير مُتحيّزَة؛ لتّمكِين القارِئ منْ اتّخاذ قرارات موضوعيّة وغير مُتحيّزَة.
- لا بُدّ منْ كتابة التّاريخ في التّقرير لمعرِفة المدّة الزّمنيّة التي يُغطِيها.
- أنّ يحتوي التّقرير على توصِيّات واقتراحَات بما يُمكِن عملُه، والإجراءات الواجِب اتخاذِها، وهذه منْ الأمور المهّمة التي تجعل كاتِب التّقرير يُشارِك في رأيه.
- أنّ يحتوي التّقرير على توضِيحات: مثل الخرائِط، أو الرُسُوم البيانيّة التوضّيحية؛ لأنّه يُقال الصُورة أفضل من ألفِ كلِمة.

- البُعدْ الزّمني: وهي الفترة التي يُعطِيها التّقرير ووقتْ عرض التّقرير، فكُلّما كان وقت العَرْض قريباً منْ نِهاية فترة التّغطِيّة كانت الفائِدة أكبر لإمكانيّة الانتِفَاع بالتّقارِير في عمليات التّخطِيط للمُستقبَل.
- الشُموليّة: أي يجب على التّقرير أنْ يُعطِي كافِة جوانب الموضوع دونَ أنْ يُنقصُه شيء، لتوصِيل الفِكرَة بشكِل جيّد للقارِئ، ويكون التّقرير مُحتويّاً على كافِة الأسئِلة التي قد تدُور في ذِهنْ القارِئ.
- الدّقّة: بحيث يجب أنْ يحتوي التّقرير على بيانات ومعلومات دقيقة لا يشوبَها الشّكْ، وهذا عامِل أساسِي لكِتابة التّقرير، ويجب أنْ تكون البيانات صحيحَة وقابِلة للتّصدِيق من قِبل القارِئ، لذلك لا بُد لكاتِب التّقرير الإشارة إلى مصدَر المعلومات في التّقرير؛ كي يكسَب ثِقة القارِئ، ويكون مُعتمِداً على التّقرير في اتّخاذْ القرارات.
- الحجم المناسِب: بحيثُ لا يكون التّقرير طويلاً جِدّاً ومُمِلاً، أو قصيراً جدّاً ولا يشرح جوانِب الموضوع بشكِل كامِل، لا بُد أنْ يكون حجِم التّقرير بحسب الموضوع وأهميتُه، ولا بُدّ من التركيز على الاختِصار والإسْهَاب دون الإخْلال بالفهِم العامْ للتّقرير.
- الإقنَاع: إنّ التّقرير الجيّد هو التّقرير القادِر على الإقناع بالرّأي أو التّوصِيّة المكتوبة فيه، وتُساعِد كفاءة الكاتِب، وقُدرتُه على التّحليل والاستنتاج، وعرضْ الأفكار بطريقَة سَلِسَة على جعل التّقرير مُقنِعاً.
- العَرْض: أسلوب العَرْض الذي تمّ به التّقرير يُساعِد على الحُكم المباشِر بمدى جودِة التّقرير، ناهِيكَ عنْ تسهِيل المهَمّة على القارِئ، ولا شكّ أنّ ترتِيب الأفكار بشكِل منطِقِي، ووجود عناوين رئيسة وفرعيّة، وطُرُق ثابِتة للتّرقيم، واستخدَام وسائل إيضَاح جيّدة، كل هذا من شأنِه أن يرفَع من كفاءة وأسلوب عرضْ التقرير.
- الموضوعيّة: فلا يجب أنْ تطغَى المؤثّرات الشّخصيّة على موضوع التّقرير كي لا يُصبح ضعيفاً ولا يُؤخذ به، ولا يجب أنْ نسمَح لمواقَفنا وآرائنا الشّخصية بأنّ تُحدّد شكل المعلومات التي نعرِضُها[11].

المطلب الثاني: الندوة العلمية: التعريف، الأنواع، المكونات، الأهداف

تعتبر الندوات من وسائل إيصال المعلومات وطرق عرض الحقائق، حيث يتم اختيار مجموعة أشخاص للحديث حول موضوع معين في شأن من الشؤون السياسية، أو الاجتماعية، أو الفقهية أو التربوية وغيرها، وذلك في فترة زمنية محددة، وتتعدد الندوات في أشكالها وكذلك في مواضيعها.[12]

➢ **التعريف:**

الندوة بمفهومها المعاصر تعني اجتماعَ مجموعةٍ من المتخصّصين أو المهتمين بأمر معيّن على رأسهم مدير الندوة – في مكان محدّد، وزمان محدد لمناقشة موضوع ما في مجال علمي، أو أدبي، أو اجتماعي، أو غير ذلك.

من خلال تعريف الندوة السابق يتضح لنا أن كلمة ندوة لا تطلق على أي اجتماع يحدث بين مجموعة من الأشخاص، وهذا يرجع إلى أن الندوة يكون لها عناصر أساسية لا بد من توافرها وهي:

- ✓ الاستقرار على الموضوع أو القضية التي سيتم مناقشتها في الندوة.
- ✓ شخص مسؤول عن الندوة وتنظيمها وهو مدير الندوة أو مسيرها.
- ✓ أعضاء في الندوة مناسبين لنوع الندوة سواء خبراء أو شخصيات عامة أو جمهور عادي.
- ✓ الجماهير للمشاركة في النقاش والحوار وطرح الأسئلة.

وعندما تكتمل العناصر السابقة لا ينقص الندوة هنا سوى الحوار.

وبالتالي فان الندوة بشكل مبسط هي لقاء بين مجموعة أشخاص بهدف نقاش قضية معينة، ولكي تكون الندوة ناجحة فلا بد من أن يكون الموضوع الذي تتم مناقشته هام بالنسبة للرأي العام حتى يجد الجمهور إجابات لكل الأسئلة التي تدور في ذهنه ويستفيد من الخبرات حول هذا الموضوع، وقبل بداية الندوة لابد من تحديد المكان والزمان والموضوع.

أولا فوائد الندوة: للندوة عدة فوائد يمكن إجمالها وفق ما يلي:

- ✓ الاستفادة من خلال الحوار الذي تتم مناقشته في فهم قضية معينة أو موضوع معين خصوصا عندما يكون أعضاء الندوة من أهل الاختصاص.
- ✓ إتاحة الفرصة للجماهير المختلفة في طرح تساؤلاتهم واستفساراتهم المختلفة حول قضية معينة.
- ✓ توجيه الأسئلة التي تدور في ذهن كل شخص إلى شخصية معينة يتم استضافتها في الندوة.
- ✓ إثراء الأفكار وزيادة الفهم والتعمق في موضوع أو قضية ما وبالتالي سهولة إيجاد حلول مناسبة.

ثانياً: عناصر الندوة، وأسباب نجاحها:

للندوة عناصر أساسية لا تقوم إلا بها، هي: موضوع الندوة، مدير الندوة أو المسير، المؤطرون، الجمهور، الحوار، المقرر:

- ✓ **موضوع الندوة:** يشترط فيه أن يكون من اهتمامات الجمهور أو الحاضرين.
- ✓ **المسير:** تتمحور أدواره في:
  - السهر على تنظيم الندوة وضمان سيرها العادي في أفضل الظروف بعيدا عن الفوضى.
  - افتتاح الندوة بكلمة ترحيب بالجمهور بالإضافة إلى التذكير بموضوع الندوة وأهدافها وأيضا تقديم مؤطري الندوة والتعريف بهم
  - تنظيم تدخلات المؤطرين والمناقشين.
  - اختتام الندوة بكلمة شكر للحاضرين والمؤطرين.
- ✓ **المؤطرين:** يتمثل دورهم في:
  - إعداد بحوث حول الموضوع المقترح للندوة من الجهة المنظمة لها وتقديمها أمام الحاضرين. الإجابة عن استفسارات الحاضرين.
  - متابعة عروض المؤطرين وتسجيل ملاحظاتهم واستفساراتهم.
  - مناقشة العروض وتقديم الاستفسارات والتساؤلات أثناء مرحلة المناقشة.
- ✓ **الجمهور:** يجب عليه الالتزام بوقت الندوة وعدم الخروج عن موضوعها
- ✓ **الحوار:** يجب أن يتم في جو من الالتزام بآداب الحوار العلمي.
- ✓ **المقرر:** يلتزم بكتابة تقرير مجمل عن مجريات الندوة.

ونستطيع أن نقيس نجاح ندوة أو عدم نجاحها من خلال هذه العناصر. فأي خلل في واحد منها يؤدي إلى ضعف في الندوة، ومن تم عدم وصول أهدافها إلى الجمهور الذي يتابعها أو يشاهدها.

فحتى تحقق الندوة الحد الأدنى من النجاح والتأثير فينبغي أن يكون موضوعها مما يهم الجمهور ، وأن يكون مدير الندوة ذا خبرة في تقديم إدارة الندوات ، وعلى اطلاع جيد على الموضوع الذي سيديره في الندوة ، وأن يكون متخصصاً في الندوة البحثية التي تتم عادة في المؤتمرات ، كما ينبغي لنجاح الندوة أن يكون المشاركون فيها على اطلاع واسع وعميق في موضوع الندوة ، هذا في الندوة العامة ، أما في الندوة البحثية فيجب أن يكونوا من المتخصصين في موضوع الندوة ، ولكي يكتمل نجاح الندوة لا بد للجمهور من أن يلتزم بأمرين (هذا إذا كانت الندوة مفتوحة أعني بجمهور) أن يلتزم بالوقت الذي يحدده له مدير الندوة وقت الحوار، وألا يخرج عن موضوع الندوة إلى موضوع آخر في حواره، أما العنصر الأخير للندوة – وهو الحوار – فلابد له لكي ينجح من ألا يتخطى موضوع الندوة ، وأن يكون هناك التزام بآداب الحوار المعروفة بين المشاركين من جهة وبينهم وبين الجمهور من جهة أخرى.

- **أنواع الندوات:**

الندوة قد تكون مفتوحة تضم الأعضاء المشاركين، ومدير الندوة فقط، والجمهور، وقد تكون مغلقة دون جمهور ويكتفي فقط بمدير الندوة والأعضاء المشاركين. ومن أنواع الندوات:

1) **الندوة البحثية**: هي التي يقدّم فيها كل عضو بحثاً يخضع للمناقشة بعد إلقائه. وهذا البحث يُعَدُّ سلفاً. وتكون مهمة مدير الندوة تنظيم إلقاء البحوث، وإدارة الحوار. وموضوع الندوة البحثية المغلقة يكون تخصّصياً يقتصر على المتخصصين في موضوع الندوة. وعادةً تكون الجهة الداعية إلى هذه الندوة علمية، أو مؤسسة ثقافية، أو منظمة دولية متخصصة. وتُنشر الأبحاث بعد انتهاء الندوة. وهي شكلان: ندوة بحثية مغلقة تكون دون جمهور، وعادة ما يأخذ هذا النوع من الندوات الطابع السري ولا يُراد للجمهور معرفة ما يجري فيها، وتكون عادة في البحوث غير المكتملة والرسائل الجامعية ذات النتائج الخاصة. أما الشكل الآخر للندوة البحثية فهو الشكل المفتوح الذي يكون بحضور الجمهور مثل الندوات التي تُقام في المؤتمرات وورش العمل. ويكون للجمهور حضور فاعل فهو لا يستمع فقط بل يشارك في الحوار.
2) **الندوة العامة**: يشارك فيها الجمهور عادة بشكل واسع ، لأن موضوعاتها تهم الجمهور مباشرة ولا يوجد فيها موضوعات سرية كما الندوة البحثية. والجمهور فيها يشارك في الحوار وهو عنصر أساسي فيها لا يقل عن الأعضاء المشاركين. مثل: الندوات التلفزيونية والإذاعية.
3) **الندوة الاستجوابية**: تتميز بكونها تبني على طرح مجموعة من الأسئلة حول موضوع ما وتلقي الإجابات على هذه الأسئلة، وغالبا ما يكون هناك شخص معين كالشخصيات العامة مثل السياسيين والعلماء، إذ يتم توجيه الأسئلة إليهم والاستفسارات المختلفة وتلقي الإجابات منهم تباعا، ويقوم هنا المسؤول عن الندوة بتنظيم عملية طرح الأسئلة.

- **إدارة الندوة:**

- إذا كانت الندوة بحثية فيجب اختيار أعضائها من المتخصصين البارزين، وإبلاغهم مبكراً عن الموضوع ليعُدّو أبحاثهم. ولا بدّ أيضاً من اختيار موضوع الندوة بدقة وعناية لكي يسهم في حل أو طرح مشكلة علمية، أو قضية طبية، أو فلسفية، أو أدبية نقدية. ولا بد من دعم الندوة إعلامياً ونشر نتائجها في الأوساط المختلفة، وتوزيعها على المعاهد العلمية ذات الاختصاص، أو التي تهتم بالموضوع ليتم الإفادة منها.
- وفي الندوة العامة لا بد لمدير الندوة من إعداد المحاور الأساسية للأسئلة التي ستطرح، أو على الأقل المشاركة في إعدادها، وتوزيعها على الأعضاء المشاركين لكي يهيئوا أنفسهم للإجابة عنها حتى لا يفاجئوا، أو يُحرجوا. ولا بد من أن يكون هناك دقة في إعداد الأسئلة، وبأسلوب لا يحتمل التأويل. ولا بد من الالتزام بآداب طرح الأسئلة، وعرضها، وعدم التعالي أو

التعالم، أو الاستئثار بالحديث، أو تعمّد إحراج المشاركين. ولابد من تحديد الوقت وتوزيعه بشكل عادل، وعدم الخروج عن موضوع الندوة، وعدم مقاطعة المتحدثين. ولابد أيضاً – باعتبار أن للجمهور مشاركةً واسعة في هذا النوع من الندوات – من السيطرة على الموقف، وضبط الأمور لاتساع دائرة الحوار، والمحافظة على النظام واللياقة في التخاطب، وإيقاف المتحدثين المسيئين للمشاركين، أو الذين يسخرون، أو يسفّهون أراء المتحدثين.

المبحث الثاني: منهجية كتابة تقرير ندوة

بعد التطرق لماهية الندوة والتقرير في المبحث الأول سنخصص هذا المبحث لدراسة خطوات ومنهجية كتابة تقرير ندوة علمية من خلال التطرق لآليات ومهارات كتابة التقارير وإعدادها وكذا الطرائق العلمية والعملية المستخدمة في هذا المجال كمطلب أول ،بالإضافة إلى تقديم نموذجين لتقريرين لندوتين علميتين بجامعتين مغربيتين جامعة المولى إسماعيل كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس وجامعة الحسن الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات –كلية العلوم القانونية والسياسية في التسمية الجديدة– كمطلب ثان.

المطلب الأول: خطوات ومنهجية كتابة تقرير ندوة

إذا كان في الندوات يتمّ عرض الآراء المتعددة حول موضوع ما، وبطريقة تكاملية لا تصادميّة، حيث يدلي كل واحد من العلماء، أو المختصين من المتدخلين بمعلوماته، وفق مجال تخصصه، يتمّ من خلالها توفير المعلومات للمشاهدين والمستمعين، من قبل العلماء والمختصين مباشرة، وفيها إثراء للموضوع المطروح، وتلبيّة لما يحتاجه النّاس، حول رأي العلماء حول مسألة من المسائل أو قضيّة من القضايا، وبأسلوب شيّق جميل. فان كتابة تقرير الندوة لا يقل أهمية عن الندوةّ ذاتها، فهو يعطي صورة عن الندوة، محققاً الغرض منها لمن لم يشاهدها، فبتلخيصه لموضوعاتها، وترتيبه لأفكارها، من خلال توثيقه الأولي لمجريات الندوة، وإخراجه في شكل ملخص عنها، يكون قد وضع القارئ أو المستمع في صورتها، لأنّ التقرير أيضاً تتعدد أشكاله، تبعاً لتعدد أشكال الإعلام، فقد يكون مكتوباً، أو مسموعاً، أو مرئياً، فاختيار كاتب التقرير يتم على أساس خبرته الأكاديمية أو العملية أو كليهما ، وعليه في هذه الحالة أن يثبت جدارته ومهارته في إعداد وكتابة التقرير،[13] ولنجاح معدّ التقرير في إيصال رسالة الندوة بشكل صحيح لابد من توفره على المواصفات معينة كقوة الملاحظة، والقدرة العالية على التركيز، فيستمع لأطراف الحوار، وضيوف الندوة بعناية ودقّة. إضافة إلى سعة الثقافة، بأن يكون لديه ثقافة عامّة عن موضوع الندوة، ليساعده ذلك في الربط بين عناصرها، وإخراج محتوياتها، في صورتها النهائية للإعلام، أو ذوي الاختصاص. مع المحافظة على الأمانة العلمية، والدقة في المنهجية، حيث يذكر المعلومات على حقيقتها كما هي، وينسب كل قول ورأي لصاحبه، من غير زيادة أو نقصان مع الحياديّة المطلقة، وعدم الميل مع طرف ضدّ طرف.ولتحقيق كل ذلك لابد من الاستماع الجيد من معدّ التقرير، لكل أطراف الحوار في الندوة و كتابة كل الأفكار التي سمعها، بشكل سريع، أي يكتب بشكل سريع كل ما يسمعه ذاكراً أطراف الحوار، وما ذكروه من معلومات ، مع وضع خلاصةٍ عامةٍ لكلّ ما قدم في التقرير بطريقةٍ هادفةٍ، ومنظمةٍ وكتابة للتوصيات المتعلقة بالنتائج التي استخلصت من الندوة ، ووضعها في شكل نقاطٍ واضحةٍ، ومفهومةٍ.

وعند انتهاء الندوة يجلس وحده ليرتب الأفكار المكتوبة وينقحها. ليصوغ تقريره عن الندوة في صورته النهائية، الصياغة الختاميّة؛ بهدف إخراجها للإعلام، أو الجهة المكلّفة بالمتابعة.

وفيما يلي نموذج لكيفية صياغة بعض التقارير

➢ **كتابة تقرير وصفي حول ندوة:**

المقدمة: تخصص لتأطير الموضوع تأطيرا عاما؛ بذكر سياق تنظيم الندوة، مع الحديث عن الأهداف المرجوة منها والإشارة إلى تاريخ عقدها ومكانه. وكمثال لذلك: تخليدا لليوم الوطني للمجتمع المدني ينظم المرصد المغربي للدراسات والأبحاث حول المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية بشراكة مع مختبر الأبحاث حول الانتقال الديمقراطي المقارن ندوة علمية تحث عنوان المجتمع المدني التشكل والمسار وذلك يوم 13-03-2017 بالمدرج الرئيسي بالكلية.

العرض: يركز فيه على ما يلي:

- افتتاح المسير للندوة بكلمة ترحيب بالحضور؛ وتذكير بموضوع النشاط وأهدافه ومبررات تنظيمه بالإضافة إلى التعريف بالمشاركين في تأطيره.
- الحديث عن تدخلات المؤطرين لندوة واحدا تلو الآخر وعناوين وخلاصة مداخلاتهم.
- مرحلة المناقشة وتدخلات الحضور.
- مرحلة الختم من طرف المسير بشكر المؤطرين والحاضرين.
- الخاتمة: تخصص لعرض النتائج التي حققها المتعلم من خلال متابعته للندوة (معرفية كانت أم منهجية أم مهارية)، هذا بالإضافة إلى ذكر ملحوظاته ورأيه حول ظروف إنجاز النشاط. (لا يتجاوز السطرين).

➢ **كتابة تقرير تقني حول ندوة:**

✓ **مقدمة:** نفس مكونات مقدمة التقرير الوصفي بشرط الحديث بصيغة المشارك (كلفت؛ شاركت؛ أنجزت.....)

✓ **العرض:** نبدأ العرض بالحديث عن مرحلة الإعداد التقني والفكري (بعد تكليفنا بإنجاز الندوة وزعنا الأدوار بيننا فكلفت ب ...)، ثم نشير إلى ما يلي:

- اختيار موضوع الندوة وعنوانها
- تحديد المحاور الرئيسة للموضوع – الشروع في جمع المعلومات الأساسية للموضوع بالبحث في مختلف المصادر والوسائط المتاحة
- اجتماع أعضاء المجموعة لترتيب المعلومات وانتقاء الموافق منها للموضوع- صياغة الموضوع صياغة نهائية – التدرب على التقديم
- تحديد زمان ومكان التقديم. - بعد ذلك تشير إلى مرحلة الانجاز (وفي اليوم المحدد للعرض افتتحت الندوة على الساعة.....) ثم تتبع نفس الخطوات المشار إليه في التقرير الوصفي مع التعبير بصيغة المشارك وتحديد الدور الذي لعبته في إنجاز الندوة.

✓ **الخاتمة:** نفس خاتمة التقرير الوصفي.

➢ **كتابة تقرير عن ندوة استجوابية:**

تعد الندوة الاستجوابية مقابلة واستجواب مجموعة لضيف متخصص في مجال معين عن موضوع يخص مجال تخصصه، ومن مكوناتها:

- ✓ **المسير**: هو الذي يسهر على تنظيم الندوة الاستجوابية وضمان سيرها العادي في أفضل الظروف بعيدا عن الفوضى. جرت العادة أن يفتتح الندوة بكلمة ترحيب وشكر للضيف والتعريف به بالإضافة إلى الترحيب بالجمهور والتذكير بموضوع الندوة الاستجوابية وأهدافها وتقديم فريق الاستجواب، وبعد ذلك يقوم بتنظيم تدخلات فريق الاستجواب والضيف. وفي اختتام الندوة يقدم كلمة شكر للحاضرين والضيف وفريق الاستجواب.
- ✓ **الضيف**: وهو العنصر الرئيسي في الندوة الذي يطلب منه الإجابة عن أسئلة فريق الاستجواب بدقة وموضوعية وصدق.
- ✓ **الحاضرون**: الذين يتابعون الحوار الدائر بين فريق الاستجواب والضيف.
- ✓ **فريق الاستجواب**: هو الفريق الذي يقوم بإعداد الأسئلة حول موضوع الندوة وإتقان صياغتها، وطرح الأسئلة على الضيف بكل احترام وعدم مقاطعته أثناء إجابته.
- ✓ **المقرر**: هو المكلف بكتابة تقرير شامل عن مجريات الندوة الاستجوابية.

➢ **كتابة تقرير وصفي حول ندوة استجوابيه:**

- ✓ **المقدمة**: تخصص لتأطير الموضوع تأطيرا عاما؛ بذكر سياق تنظيم الندوة الاستجوابية، مع الحديث عن الأهداف المرجوة منها مع الإشارة إلى تاريخ عقدها ومكانه. وكمثال لذلك: بمناسبة اليوم العالمي للبيئة و الذي يصادف الخامس من شهر يونيه من كل سنة، نظم نادي شباب المجلس العلمي المحلي لعمالة طنجة–أصيلة، لقاء علميا إشعاعيا بمناسبة انطلاق فعاليات أنشطته، في موضوع: "الشباب و الوعي البيئي .. نحو استراتيجية مندمجة". وذلك يوم الجمعة السادس من يونيه بقاعة ابن بطوطة بقصر البلدية بمدينة طنجة، و قد عرف اللقاء حضور ثلة من الخبراء و الباحثين و الأكاديميين من رجال الفقه و القانون و القضاء إلى جانب فعاليات مجتمعية تنشط في النسيج الجمعوي المهتم بقضايا الشأن البيئي[14].
- ✓ **العرض**: يركز فيه على ما يلي: – افتتاح المسير للندوة الاستجوابية بكلمة ترحيب بالحضور؛ وتذكير بموضوع النشاط وأهدافه ومبررات تنظيمه بالإضافة إلى تقديم الضيف والتعريف به وبفريق الاستجواب.
  - الإشارة إلى الكلمة المقتضبة والمختصرة للضيف حول موضوع الندوة الاستجوابية
  - الحديث بشكل مجمل عن تدخلات فريق الاستجواب وأهم المحاور التي تندرج فيها أسئلتهم.
  - خلاصة عامة تتناول أهم ما أجاب به الضيف عن استفسارات وأسئلة فريق الاستجواب
  - مناقشة الضيف وإجابته عن أسئلة الجمهور بشكل مركز.
  - تقديم المقرر لتقريره الإجمالي.
  - مرحلة الختم من طرف المسير بشكر الضيف وفريق الاستجواب والحاضرين.
- ✓ **الخاتمة**: تخصص لعرض النتائج التي تم تحقيقها من خلال متابعة الندوة الاستجوابية (معرفية كانت أم منهجية أم مهارية)، هذا بالإضافة إلى ذكر ملحوظات حول ظروف إنجاز النشاط.

➢ **تقرير المناظرة:**

المناظرة بوصفها خطابا وحوارا يتواجه فيه "العارض والمعترض للنظر في مسألة من المسائل قصد إظهار الصواب فيها، المناظر هو من كان عارضا أو معترضا، وكان لعرضه أو اعتراضه أثر هادف ومشروع في اعتقادات من يحاور، سعيا وراء الإقناع والاقتناع برأي سواء ظهر صوابه على يد هذا أو على يد محاوره[15] "وتتكون من:

- ✓ **العارض والمعترض** وقد يكونوا بصفة الجماعة التي تتبنى نفس الأفكار والآراء،

- ✓ **المسير** الذي يسهر على تنظيم المناظرة وضبط وقتها وضمان سيرها العادي في أفضل الظروف بعيدا عن الفوضى. ويشرف افتتاح المناظرة بكلمة ترحيب بالجمهور والتذكير بموضوع المناظرة وتقديم طرفيها والتعريف بهم وبآرائهم. ثم يقوم بتنظيم تدخلات طرفي التناظر وضبطها، والحرص على احترام ضوابط التناظر من التقيد بالوقت المخصص لكل طرف وتجنب التجريح والمقاطعة. وفي الأخير يحرص على اختتام الندوة بكلمة شكر للحاضرين وفريقي التناظر.
- ✓ **الحاضرون** الذين يتابعون النقاش الدائر بين فريقي التناظر. ويقدمون أسئلة واستفسارات لفريقي التناظر.
- ✓ **طرفي التناظر** اللذان يطرحان آراءهما ويدافعان عنها بأدلة وحجج منطقية وصحيحة. ويجب عليهما الانضباط لآداب الاختلاف والمناظرة باحترام الطرف الآخر وتجنب السب والشتم.
- ✓ **المقرر** الذي يتجلى دوره في كتابة تقرير مجمل عن مجريات المناظرة.

صياغة تقرير وصفي حول مناظرة:

- ✓ **المقدمة:** تخصص لتأطير الموضوع تأطيرا عاما؛ بذكر سياق تنظيم المناظرة، مع الحديث عن الأهداف المرجوة منها مع الإشارة إلى تاريخ عقدها ومكانه. (فيما لا يتعدى سطرين) وكمثال لذلك: (بمناسبة اليوم العالمي للمرأة نظم تلامذة قسمنا مناظرة في موضوع: عمل المرأة بين القبول والرفض، وذلك يوم.....بقاعة العروض بالمؤسسة.
- ✓ **العرض:** يركز فيه المقرر على ما يلي:
  - افتتاح المسير للمناظرة بكلمة ترحيب بالحضور؛ وتذكير بموضوع النشاط وأهدافه ومبررات تنظيمه بالإضافة إلى تقديم الطرفين المتناظرين والتعريف بهما وبآرائهما ليفصل بعد ذلك في آداب التناظر وتذكير الطرفين بالوقت المخصص لكل واحد منهما.
  - الحديث بشكل مجمل عن تدخلات فريقي التناظر وأهم المحاور التي تناولتها وشملتها هذه المداخلات.
  - تقديم المقرر لتقريره الإجمالي.
  - مرحلة الختم من طرف المسير يشكر فريقي التناظر والحاضرين.
- ✓ **الخاتمة:** تخصص لعرض النتائج التي حققها المناظرة من تفنيد أو ادحاض لبعض الأفكار.

منهجية كتابة تقرير تقني حول مناظرة:

- ✓ **مقدمة:** نفس مكونات مقدمة التقرير الوصفي بشرط الحديث بصيغة المشارك (كلفت؛ شاركت؛ أنجزت.....)
- ✓ **العرض:** نبدأ العرض بالحديث عن مرحلة الإعداد التقني والفكري (بعد تكليفا بإنجاز المناظرة وزعنا الأدوار بيننا فكلفت ب.....) ثم تشير إلى ما يلي: اختيار موضوع المناظرة وعنوانها، تحديد المحاور الرئيسة للموضوع، والاتفاق بين أعضاء الفريق على من سيتولى لعب دور فريقي التناظر؛ ثم الشروع في جمع المعلومات الأساسية للموضوع بالبحث في مختلف المصادر والوسائط المتاحة (أسئلة وإجاباتها)، اجتماع أعضاء المجموعة لترتيب المعلومات وانتقاء الموافق منها للموضوع، التدرب على التقديم، ثم تحديد زمان ومكان التقديم. بعد ذلك تشير إلى مرحلة الانجاز (وفي اليوم المحدد للعرض افتتحت المناظرة على الساعة.....) ثم تتبع نفس الخطوات المشار إليه في التقرير الوصفي مع التعبير بصيغة المشارك وتحديد الدور الذي لعبته في إنجاز المناظرة
- ✓ **الخاتمة:** نفس خاتمة التقرير الوصفي.

المطلب الثاني: نموذجين لتقريرين ندوتين علميتين جامعتي: المولى إسماعيل بمكناس والحسن الأول بسطات.

إن كتابة تقرير حول نشاط ما يتطلب سرد تسلسل الوقائع والمراحل المتعلقة بالنشاط انطلاقا من التعريف بنوع النشاط، والعناصر التي تم التطرق إليها من خلال مداخلات المشاركين وصولا إلى التساؤلات والاستفسارات التي تم طرحها من طرف الحاضرين أو الجمهور، وخلال هذا المطلب سوف نعرض نموذجين لكتابة تقريرين:

التقرير الأول: فهو تقرير شامل حول ندوة وطنية في موضوع "المجتمع المدني: النشأة والتطور" المنظمة من طرف مختبر الأبحاث والدراسات السياسية والقانونية والدولية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس جامعة المولى إسماعيل بشراكة مع جماعة مكناس في يوميه 24 و25 نونبر 2016 في رحاب الكلية.

حيث تم افتتاح ندوة وطنية في موضوع "المجتمع المدني: النشأة والتطور" على الساعة التاسعة صباحا ليوم 24 نونبر 2016 برحاب كلية الحقوق مكناس، بكلمة من السيد رئيس الجامعة مولاي إسماعيل مكناس حيث تحدث عن السياق التاريخي الذي طبع المجتمع المدني بالمغرب وانتهى بالمناخ الدولي القائم على انفتاح على مؤسسات المجتمع المدني مما جعل المغرب يدخل بدوره في هذا المسلسل الدولي. وأخذ منه كلمة السيد عميد كلية الحقوق مكناس الذي اعتبر أن موضوع المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية فإنه رهان المستقبل بحيث أن الرهان الأكبر للدول الديمقراطية يتمحور حول القدرة تنظيماتها المدنية في تأطير المجتمع وتنظيمه بالإضافة إلى تفعيل الحقيقي للديمقراطية التشاركية، وحث كذلك على الفصل بين المجتمع المدني كمفهوم والمجتمع المدني كواقع معاش وانتهى بمسار التطور المؤسسة المجتمع المدني في المغرب. وأخذ منه الكلمة السيد رئيس مختبر الأبحاث والدراسات السياسية والقانونية والدولية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس الذي اعتبر بأن المجتمع المدني لا يلغي الصراع بل يعبر عنه بطريقة منظمة حيث يعمل على تحصين الفرد ضد سطوة السلطة من جهة وضد تحصين الدولة ضد الاضطرابات العنيفة وتقليل من الآثار السلبية للطبقية، وهذا ما يجعلها وساطة بين الفرد والدولة، لذلك جاء دستور 2011 وأعطى للمجتمع المدني مجموعة من الأدوار الدستورية ليصبح شريكا حقيقا لدولة.

وبعد استراحة شاي، تم افتتاح الجلسة العلمية الصباحية من طرف رئيس الجلسة الأستاذ ندير الاسماعيلي وأعطى المداخلة للأستاذ صبح الدين الغازي تحت عنوان " تأملات في المجتمعات المدنية المغاربية " الذي تحدث من خلالها عن العناصر المحدد للمجتمع المدني كمفهوم وحددها في الطوعية والاستقلالية والغاية والمؤسساتية، وقدم نبذة تاريخية عن نشوء المجتمع المدني من القارة الأوربية إلى القارة الأمريكية مرورا بالقارة الإفريقية وبالخصوص الدول المغاربية، وأعطى الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني وكذا التحديات التي يواجهها وفي الأخير خرج باقتراح أساسي ألا وهو وضع رقابة صارمة على أموال التمويل الجمعيات للحد من التهافت في الاسترزاق والاغتناء عن طريق العمل الجمعوي. وسلم مداخلة للأستاذة السعدية بودربيلة تحت موضوع " المواطنون، الديمقراطية التشاركية والفضاءات العمومية " التي تحدثت في مداخلتها عن الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطنين في تفعيل مقتضياتها، حيث اعتبرت أن ظهور الديمقراطية التشاركية كان نتاج لتراجع الديمقراطية التمثيلية وظهور عيوبها، فخلصت إلى أن هناك إمكانية تحقيق الكثير عن طريق تحسين الديمقراطية التمثيلية لكن يجب أن تكون موازية مع ديمقراطية التشاركية. وسلمت بدورها المداخلة للأستاذ محمد سليم في موضوع " أي دور للمجتمع المدني في السياسة الخارجية؟ حالة المغرب " الذي بدأ مداخلته بتعريف المجتمع المدني الذي حدد في كل الوسائط التي تكون بين الدولة والفرد وأعطى تعريفا لسياسة الخارجية بحيث أنها ذلك برنامج الذي تفعله الدولة وتختاره من بين مجموعة من البدائل على أساس أنه الأنجع لتحقيق تنمية دبلوماسية لدولة، وطرح سؤال جوهريا بما أن المجتمع المدني خارج أجهزة الرسمية فكيف يمكن أن يدخل ويؤثر في السياسة الخارجية التي تضعها الدولة؟ وحاول أن يجيب عليه في مداخلته بأن

في السابق كان مجال السياسة الخارجية مجالا محفوظا لدولة فقط لكن مع تطور العلاقات الدولية وتطور وظائف الدولة وظهور العولمة كان من اللازم على الدولة أن تغير تصورها في مجال السياسة الخارجية لتبحث عن شريك يساعدها في صنع وبلورة السياسة الخارجية، أما في المغرب فكان في السابق مجالا محفوظا للملك والحكومة فقط لأنه مجال متداخل مع سيادة الدولة لكن حاليا أصبح مجالا مفتوحا أمام جميع الفاعلين كالأحزاب السياسية ومنظمات....الخ وبالتالي لم تعد السياسة الخارجية قضية زعماء أو دول في ما بينها بل قضية شعوب هذه الدول، لكن ما يلاحظ رغم إشراك فعاليات المجتمع المدني في السياسة الخارجية إلا أنها لا تخرج عن توجيهات الدولة بل لا تتحرك إلا بإذن منها وبالتالي لم نصل بعد إلى مجتمع مدني يحدد بدائل ومقترحات للدولة بل هو يخطو فقط خطوات الدولة ليس إلا فدور المجتمع المدني في المغرب على مستوى السياسة الخارجية هو دور رد فعل فقط وليس مخطط ومقترح لبدائل.

وأعطى مداخلة الأستاذ عبد المالك أحزرير تحت موضوع " المجتمع المدني: المعاني المتعددة للمفهوم على المدى البعيد " الذي اعتبر بأن المجتمع المدني يتحمل أكثر من معنى لذلك يجب أن تتبع مسار التاريخي لهذه الكلمة لفهم معناها ومغزاها، والواقع أن هذا المفهوم هو تغيير بنية النظم المفاهيمية المتعاقبة وأعطى مثلا بفكر أرسطو وهيغل وماركس في تعريف بمصطلح المجتمع المدني وتطوره حسب فكر كل مفكر والظرفية التي يعش فيها، وبالتالي فمفهوم المجتمع المدني يتميز المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة للسياق الاجتماعي على المدى الطويل. وسلم مداخلة للأستاذ محمد الهزاط تحت عنوان " المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي " الذي قال بأن هناك إجماع بين الباحثين الدوليين أن العلاقات الدولية في القرن 21 أضحت وكأنها خشبة مسرح، لأن الدولة لم تعد الممثل الوحيد فيه بل أخذ ينافسها مجموعة من ممثلون الآخرون وهم الفاعلون غير الدول في مقدمتهم المجتمع المدني الدولي، مما جعل الدولة تتنازل عن بعض وظائفها السيادية كصنع القرار لكيانات أخرى، وبما أن الفاعلون الجدد يؤثرون في مجريات العلاقات الدولية فإن هناك حاجة ماسة إلى القيام بمزيد من الأبحاث والدراسات حول نفوذ الفاعلون الجدد وحدود ما يقومون به من تأثير في العلاقات الدولية ليزيد من الاغتناء المعرفي حول هؤلاء الفاعلون. وأعطى مداخلة للأستاذ خالد الغازي في موضوع "الديمقراطية التشاركية وتدبير الشأن العام المحلي: التنظيم الجهوي نموذجا " طرح سؤالا مركزيا لماذا الديمقراطية التشاركية ؟ وأجاب على سؤاله لبناء الدولة وضعف الديمقراطية التمثيلية بالإضافة إلى ضرورة الانتقال من شرعية السياسات إلى مشروعية السياسات، ثم حدد أسس التي تقوم عليها الديمقراطية وانتقال إلى واقع الديمقراطية التشاركية في المغرب وطرح بعض الحلول لتفعيل الأنجع للديمقراطية التشاركية.

انتهت الجلسة العلمية الصباحية على الساعة 20: 12 بكلمة من السيد الرئيس الجلسة الأستاذ نذير الاسماعيلي.

افتتحت الجلسة العلمية الزوالية الأولى ليومه الخميس 24 نونبر 2016 على الساعة الثالثة بعد الزوال بكلمة من السيد رئيس الجلسة الأستاذ محمد سليم وأعطى المداخلة للأستاذ محمد الجناتي تحت عنوان " تأثير المنظمات غير الحكومية على مجرى العلاقات الدولية " الذي اعتبر بأن المنظمات غير الحكومية هي وليدة إرادة الأفراد الذين ينتمون إليها وليس وليدة إرادة الدول في منظمات غير حكومية، لكنها تؤثر في مسلسل العلاقات الدولية حيث تساعد على سن القوانين الدولية وتصدر قرارات وتوصيات التي تعتبر مرجعية علمية وفكرية لغالبية السياسيون والمقررون في برامجهم وقراراتهم، بالإضافة إلى الدور الاستشاري الذي تلعبه في مجموعة من المسائل الدولية التي تهم مجال اختصاصها، وخلص إلى أن المنظمات غي حكومية رغم دورها الفعال في مجريات العلاقات الدولية إلا أنها تنحاز إلى الجهة التي تمويلها وهذا يضرب مرتكز الاستقلالية التي تقوم عليها هذه المنظمات، بالإضافة إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية لمنتمية لدول الشمال تفرض وصايتها وتبعيتها على منظمات الفقيرة في دول الجنوب. وأعطى مداخلة للأستاذ زهر الدين الطيبي في موضوع " مساهمة المجتمع المدني في صنع القرار السياسي " قدم تعريفا مقتضبا للمجتمع المدني، وتحدث عن الشراكة التي تجمع العولمة وسائل التكنولوجيا والإعلام الذي دفعت بالمجتمع المدني إلى الأمام ليمارس أدواره، وتحدث عن المجتمع

المدني في المغرب كفاعل مغير لمجموعة من القرارات السياسية وخصوصا العالم الافتراضي كآلية لتمرير صوت المجتمع المدني، وأعطى مجموعة من الأمثلة في هذا السياق أبرزها "الكوبل الحكومي" و"قضية محسن فكري" واعتبر أن مشاركة المواطنين في صناعة القرار السياسي عن طريق الاحتجاجات مثلا يعطي شرعية للمجتمع المدني، وخلص في الأخير إلى أنه من الجميل أن يكون لدينا مجتمع قوي وفعال لكن في إطار احترام القانون والدولة فالسلطة يجب اقتسامها وليس أن تحتكر في يد شخص واحد. وسلم بدوره مداخلة للأستاذ يونس برادة الذي لم يكون حاضرا وقرأها الأستاذ نذير الاسماعيلي تحت عنوان "المجتمع المدني في المغرب: تأملات حول الفعل «bridée»"، ينطلق في مداخلته حول غموض وكثرة المقاربات والمفاهيم للمجتمع المدني، واستقر رأيه على تعريف الذي قدمه البنك الدولي، واعتبر أن المجتمع المدني قد يشكل سلطة موازية لسلطة الدولة حيث يلعب دور الوساطة بين الدولة والفرد، فالمجتمع المدني حسب رأيه هو أقرب تعبير عن ممارسة الديمقراطية وحدد طبيعة المجتمع المدني في المغرب. وأخذ منه مداخلة الأستاذ يوسف الوكيلي تحت عنوان " المجتمع المدني في الإسلام : تأصيله وأشكاله " تحدث في مداخلته على أن الحضارة الإسلامية عرفت نوعا من المجتمع المدني وهو العمل الاجتماعي رغم أنه مصطلح المجتمع المدني لم يرد بهذه الصيغة في المعجم الشرعي أو في أدبيات فقهاء الإسلام خاصة القدامى، ورأى بأن الدين ما فتئ يؤكد ويدعو إلى العمل الاجتماعي في نشر الخير بين الناس، واعتبر بأن العمل المدني هو واجب شرعي دوره تحقيق الهدف من خلق الله للإنسان، وخلص إلى أن هناك تخوف بعض المفكرين الغربيين من المجتمع المدني الإسلامي وذلك لصلابته. وأعطى مداخلة للأستاذ جواد بوير تحت عنوان " دور فعاليات المجتمع المدني في تكريس ثقافة حقوق الإنسان : حقوق الدفاع نموذجا " الذي تحدث عن ماهية المجتمع المدني وعناصر المكونة لفعاليات المجتمع المدني بالإضافة إلى خصائص التي يتميز بها في مجال حقوق الإنسان وبالخصوص حقوق الدفاع، وانتهى بالدور الذي يقوم به المجتمع المدني في دعم ثقافة حقوق الإنسان.

انتهت الجلسة العلمية الزوالية الأولى على الساعة الخامسة مساءا بكلمة من السيد الرئيس الجلسة الأستاذ محمد سليم.

تم افتتاح الجلسة العلمية الزوالية الثانية على الساعة 17:10 بكلمة من السيد رئيس الجلسة الأستاذ محمد الجناتي، وسلم المداخلة للأستاذ سعيد الشقروني في موضوع " المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية: آليات والقواعد " الذي تحدث في مداخلته عن الأدوار الدستورية المقدمة للمجتمع المدني بمقتضيات الدستور 2011، وكذا الأوضاع التي يعيشها المجتمع المدني التي تعيق عمل مكوناته، ولخص إلى أنه يجب الرفع من قدرات الذاتية لمؤسسات المجتمع المدني خدمة لتفعيل مضامين الدستور وجعل المجتمع المدني آلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، ودعا إلى ضرورة استحضار المثقف العضوي الذي انزوى إلى الظل ليشارك في صنع القرار. وأعطى مداخلة للأستاذة مونية زيري في موضوع "الشبكات الاجتماعية، فضاء عمومي جديد للمجتمع المدني في المغرب " التي اعتبرت أن ظهور وسائل التكنولوجيا والاتصالات الجديدة ساهمت إلى حد كبير في صناعة مجتمع مدني جديد قادر على التحدث والاستيلاء على السلطة وتأثير في بعض القضايا السياسية والاجتماعية، مما جعلها تستنتج أن الشبكات الاجتماعية يمكن أن تساعد في إرساء أسس الحكم الرشيد. التي أعطت بدورها مداخلة للأستاذ رفيق النعيمي تحت عنوان " المجتمع المدني: إعادة التعريف " ينطلق في مداخلته على أن تعاريف المجتمع المدني متعددة وعرفه بأنه الوساطة بين الدولة والفرد، وقدم الأدوار المسندة للمجتمع المدني وبين علاقة التي تجمع المجتمع المدني والديمقراطية. وأخذت منه مداخلة الأستاذة كريمة العميري في موضوع " الحركات النسائية في المغرب " قدمت في مداخلتها تعريفا للحركات الاجتماعية وكذا الدور التي تلعبه الحركات النسائية في صنع القرار السياسي خصوصا في المجال حقوق النساء وخلصت إلى أن سبيل الرقي بالمجتمع المدني هو تعاون بين الرجل والمرأة لتحقيق المصالح. وسلمت مداخلة للأستاذ عبد العزيز دحماني تحت عنوان " محددات نجاح المجتمع المدني في التأثير على السياسة العامة " الذي اعتبر أن دستور 2011 شكل منعطفا حاسما في مسار الإصلاح حيث جعل من المجتمع المدني شريكا أساسيا في صناعة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية

وذلك لترسيخ مبادئ الحكامة والديمقراطية التشاركية، وطرح سؤالا جوهريا بهذا الخصوص مدى توافر محددات لنجاح المجتمع المدني في التأثير على السياسة العامة؟ وأجب عن هذا السؤال في مداخلته باستحضار التطور التاريخي للإطار القانوني المنظم للعمل الجمعوي ليقوم بمقارنته مع المعايير الدولية المحدد لحرية تأسيس الجمعيات. وقدم مداخلة للأستاذ سعيد موقوش في موضوع " أي دور للمجتمع المدني في ضوء القانونين التنظيميين 44.14 و 64.14 " التي كانت عبارة عن قراءة نقدية للقانونين التنظيميين، وخلص إلى أهم الإشكالات التي جاء بها هاذين القانونين من أبرزها تفسير مقتضيات دستورية للديمقراطية التشاركية بطريقة غير ديمقراطية، وانتهى بطرح سؤال مفتوح ألا وهو لماذا لم يخول القانون استقبال العرائض من طرف السلطات المحلية عوض استقبالها من طرفها من طرف رئيس الحكومة في ظل الجهوية المتقدمة ؟

وتدخل الأستاذ خالد الشيات بمداخلة تحت موضوع " تماهي جمعيات المجتمع المدني مع السياسة العامة للدولة: حالة الصحراء المغربية " الذي اعتبر بأن دستور 2011 جاء مقننا لهيئات المجتمع المدني لكنه لم يميز بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية فعبارات الدستور مبهمة في هذا المجال لذلك قال " الأفكار الجيدة توضع بطريقة بسيطة " وقال حسب رأيه أيضا بأن هناك تماهي بين السياسي والمدني مما يغيب مرتكز الاستقلالية لدى المجتمع المدني لذلك دعا إلى ضرورة استبعاد الفاعل المدني قدر الإمكان عن مجال السياسة وأن لا يخطو خطوات الدولة لكي يكون لديه رأي مستقل يخرج عن رأي الإجماع في القضايا السياسة، قضية الصحراء مثلا.

انتهت الجلسة العلمية الزوالية الثانية على الساعة 19:10 بكلمة من السيد الرئيس الجلسة الأستاذ محمد الجناتي.

افتتاح الجلسة العلمية الصباحية الأولى ليوم الجمعة 25 نونبر 2016 من طرف رئيس الجلسة الأستاذ صبح الله الغازي، وأعطى المداخلة للأستاذة منية بنلمليح في موضوع " العرائض كآلية من آليات الديمقراطية التشاركية " التي قدمت تعريفا لديمقراطية التشاركية وميزتها عن الديمقراطية التمثيلية، كما تحدثت عن مسلسل انتقال من حكم التدخل الفردي للدولة إلى حكم التشاركي لها وكذا آليات الديمقراطية التشاركية التي حددتها في العرائض والملتمسات والتشاور العمومي، وبما أن موضوع المداخلة يقتصر على العرائض فقد أعطت تعريفا للعريضة وأهميتها في تقريب الإدارة للمواطن وانتهت بشروط تقديم العرائض وكذا الانتقادات الموجهة لها. التي سلمت مداخلة الأستاذ أحمد راشدي تحت موضوع " المواطنون والديمقراطية التشاركية والمجال العمومي " الذي اعتبر أن أول ظهور لمفهوم المواطنة كان في أثينا ثم روما ثم تراجع هذا المفهوم إلى أن جاء عصر الأنوار فتمت إحياء هذا المفهوم من جديد على يد فلاسفة عصر الأنوار، وقدم فكرة أكبر للمواطنة على صعيد الدولي والوطني، وخلص إلى ترسخ قيم المواطنة من خلال المستجدات التشريعية الوطنية.

وقدم الأستاذ محمد فؤاد العشوري مداخلة تحت عنوان " المجتمع المدني بالمغرب: بين المفهوم والوظيفة" تحدث في مداخلته على واقع وطبيعة المجتمع المدني بالمغرب حيث أن نوع وظيفي المجتمع المدني مرتبط بطبيعة نظام السياسي القائم والمغرب لا يخرج من هذا الإطار، وأشار إلى أن مؤسسات المجتمع المدني المغربي محرومة من المجال الديني والسياسي رغم أن هذا نوع من فعاليات المجتمع المدني موجودة في الدول الشمال إلا أن المغرب رغم إنشاءها تتعرض لمضايقات كثيرة وتخضع لمراقبة صارمة، وميز بين المجتمع المدني المأسس والمجتمع المدني غير المأسس "فيسبوك مثلا ".

انتهت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا بكلمة من السيد رئيس الجلسة الأستاذ صبح الله الغازي ودعا الحضور الكريم إلى استراحة شاي.

افتتحت الجلسة الصباحية الثانية على الساعة 10:20 بكلمة من رئيس الجلسة الأستاذ صبح الله الغازي، وأعطى المداخلة للأستاذ محمد المهدي تحت عنوان " دور جمعيات المجتمع المدني في حماية المستهلك في ضوء القانون 31.08 والقوانين ذات الصلة " الذي تحدث في مداخلته عن طبيعة الجمعيات المرخص لها قانون بالدفاع عن حقوق المستهلك الذي يعتبر الحلقة الأضعف في العلاقة التعاقدية بينه وبين المنتج أو المزود، وكذا الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات لتوفير هذه الحماية، وخلص إلى نتائج الملموسة في تفعيل هذا الدور وكذا الصعوبات التي تواجه هذه الجمعيات في ممارسة دورها. وقدم الأستاذ يوسف أديب مداخلة بعنوان " دور المجتمع المدني في تفعيل إجراءات قانون المسطرة الجنائية المغربي: أي رهانات؟ " الذي انطلق في مداخلته على وجوب إشراك مجتمع المدني في إمكانية إقامة دعوى عمومية، إضافة إلى المتضرر حيث أن قانون المسطرة الجنائية خول للجمعيات المعلن عنها أنها ذات المنفعة العامة أن تنصب طرفا مدنيا وأبرز مجموعة من القضايا التي تدخل فيها المجتمع المدني كطرف مثل قضية "فتاتي انزكان" وقضية " أمينة الفلالي".

انتهت الجلسة على الساعة 12:10 بكلمة من السيد رئيس الجلسة الأستاذ صبح الله الغازي.

تقرير من إعداد شخصي

أما التقرير الثاني: عن "ندوة علمية " حول موضوع: "المجتمع المدني والفعل العمومي بالمغرب، أي تمفصلات ممكنة "المنعقدة بتاريخ 13 -14مارس 2018 بكلية الحقوق بسطات.

- بمناسبة اليوم الوطني للمجتمع المدني والذي يصادف الثالث عشرة من شهر مارس من كل سنة، نظم المرصد المغربي للدراسات والأبحاث حول المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية ندوة علمية بشراكة مع جامعة الحسن وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ومختبر الأبحاث حول الانتقال الديمقراطي المقارن تحث عنوان "المجتمع المدني والفعل العمومي بالمغرب ، أي تمفصلات ممكنة "وذلك بتاريخ 13 مارس 2018 على الساعة التاسعة صباحا بالمدرج الرئيسي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. وقد حضره مجموعة من فعاليات المجتمع المدني ، وكذا مجموعة من الأكاديميين والباحثين.

تم تقسيم أنشطة هذا اللقاء الأول من الندوة إلى جلستين، خصصت الأولى منها للسياقات النظرية والآليات التنظيمية والقانونية لمساهمة المجتمع المدني في الفعل العمومي، بينما كان موضوع الجلسة الثانية واقع تأثير المجتمع المدني في الفعل العمومي واستشراف الأفاق...

بعد افتتاح المعرض المنظم على هامش الندوة خصص لعرض منتوجات لجمعيات بإقليم سطات من طرف الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني مصطفى الخلفي ، تم افتتاح الجلسة الأولى من الندوة بآيات من الذكر الحكيم ألقاها على مسامع الحضور الطالب الباحث في سلك الدكتوراه ياقين العنابي ، ثم تلتها كلمة للسيد نجيب الحجيوي رئيس شعبة القانون العام بالكلية وجه من خلالها الشكر للحضور وللسادة الأساتذة ، ولرئيس الجامعة واللجنة المنظمة ، وكذا الشكر للوزير مصطفى الخلفي على ما قدمه من دعم لهاته التظاهرة العلمية. .. ودائما في إطار الكلمات الافتتاحية رحب السيد رئيس جماعة الحسن الأول بالحضور والأساتذة ، وكذا الترحيب الخاص بالوزير ، كما ذكر بمجهودات الكلية ورئاسة الجامعة في تقديم الدعم الكامل لمثل هاته التظاهرات ، كما أشاد السيد رئيس الجامعة براهنية الموضوع والتذكير بأهم إنجازات الجامعة في مجال دعم البحث العلمي.

وبعدها أخذ السيد مصطفى الخلفي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الكلمة رحب فيها بالحضور والأستاذة والباحثين، وذكر بأهمية يوم 13 مارس الخاص بالاحتفاء بالمجتمع المدني الذي تتزامن مع هذه التظاهرة العلمية، كما نوه بدور جامعة الحسن الأول في خلق بنية بحثية متخصصة في مجال المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية ... تم التذكير أيضا بأهمية العمل الجمعوي بالمغرب ودوره في عدة قضايا أساسية كالقضايا النسائية والحقوقية والسياسية ... كما اعتبر السيد الوزير سنة 2018 سنة مفصلية فيما يخص تنزيل الديمقراطية التشاركية من خلال إخراج المنظومة القانونية المتعلقة بالمجتمع المدني إلى الوجود. ..وفي سياق تفاعل الوزارة السالفة الذكر مع مجموعة من القضايا ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية أعاد السيد الوزير طرح مجموعة من المشاريع التي انكبت الوزارة المعنية على إعدادها من اجل إخراجها إلى الوجود ، وهي على التوالي : اعتماد ميثاق خاص بالعمل الجمعوي ، تقوية أدوار المجتمع المدني في مجال الترافع عن القضية الوطنية ، إخراج مشروع التحول الرقمي إلى الوجود ، تعديل ظهير الحريات العامة لسنة 1958 في شقه المتعلق بالجمعيات، العمل على إخراج مجموعة من التقارير المتعلقة بدعم قدرات العمل الجمعوي ، الاشتغال على قانون التشاور ، هذا إضافة إلى إحالة مشروع قانون خاص بالتطوع إلى البرلمان. ..

أما الكلمة الافتتاحية للدكتور عبد الجبار عراش مدير مختبر الأبحاث حول الانتقال الديمقراطي المقارن فقد استهلها بتقديم الترحاب والشكر للجميع، وطرح مسألة راهنية الموضوع وكذا ما يشهده من نقاش فعال ... معتمدا في ذلك على طرح مجموعة من الأسئلة " هل يتوفر المجتمع المدني على آليات التأثير الإيجابي على الانتقال الديمقراطي؟ هل تلعب الجمعيات الدور المنوط بها لاستغراس الفكر والممارسة السياسية الحرة؟ ما طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة؟ علاقة ندية قائمة على التشارك والشراكة؟ أم علاقة توظيف واستغلال؟ وفي ختام مداخلته الافتتاحية جدد الشكر للحضور الكريم.

وكانت أخر كلمة افتتاحية للأستاذة حنان بنقاسم منسقة ماستر المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية ورئيسة المرصد المغربي للأبحاث والدراسات حول المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية ، قدمت فيها الشكر للجميع، واعتبرت الأستاذة أن المقام هو مقام احتفاء لا احتفال بالمجتمع المدني، وأن حدود العلاقة بين المجتمع المدني والفعل العمومي إنما هو الغرض المقصود من هاته التظاهرة العلمية ، ثم جددت شكرها للسيد الوزير والأساتذة وللجنة المنظمة ، متمنيتا في الأخير أن تستجيب هاته التظاهرة العلمية لطموحات كل الفاعلين ، وذلك بأن تقدم إجابات وافية شافية لكل الأسئلة العلمية الحارقة. وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية تمت دعوة الحضور لحفل شاي.

استهلت الجلسة العلمية بعد ذلك بالمداخلات العلمية للسادة الأساتذة:

كانت أول مداخلة **للأستاذ نجيب الحجيوي تحت عنوان " المجتمع المدني والخطاب العمومي بالمغرب "**: استهلها بالتأكيد على أهمية المساءلة العلمية للظواهر، وفقا لهذا السياق فإن مساءلة العمل الجمعوي تعني وضعه أمام السلطة العلمية، وفي السياق ذاته فإن الفائدة المرجوة من هاته المداخلة هي البحث عن الترابطات المنطقية بين المجتمع المدني والفضاء العمومي ... ويقارب أستاذنا مداخلته من منظور سوسيولوجيا النقد...هناك ثلاث مستويات في مقاربة الموضوع ، ضمن المستوى الأول يرى أستاذنا أنه لا يمكن النظر للمجتمع المدني بشكل شمولي بل كمدخل نظري ، وضمن المستوى الثاني يطرح سؤال هل ينبغي النظر للمجتمع المدني كفاعل صاعد؟ وضمن المستوى الثالث يطرح السؤال حول هل يجب أن ننظر للمجتمع المدني كمدخل لتقييم فعالية السياسات العمومية؟ ... أما مفهوم الخطاب العمومي فيريد به أستاذنا كل الصور التي يبلورها الأخر حول المجتمع المدني من مواقف ورؤى وخطابات نظرية ... والخطاب العمومي صنوف متعددة، فهناك الخطاب النقدي التشكيكي، وهناك في مستوى ثاني الخطاب الوسطي المتردد، وضمن مستوى ثالث هناك الخطاب العمومي المدافع والمشرع عن للمجتمع المدني، وضمن هاته الأشكال الثلاث للخطاب العمومي

يطرح أستاذنا مجموعة من الأسئلة المبلورة للعلاقة بين المجتمع المدني والخطاب العمومي أهمها: من يخدم من؟ وضد من؟ ومن يعمل لصالح من؟ من يمول المجتمع المدني؟ وهل المجتمع المدني مستقل عن البيئة السياسية؟ وهل هو خالي من الانتماءات الدينية؟ وهل له هوية خاصة؟ وهل يمتلك الفضاء العمومي؟ وهل المجتمع المدني البورجوازي خالي من السلطة كما يقول هابرماس؟ وهل هناك بيئة قانونية تدعم المجتمع المدني؟ وهل يقدر المجتمع المدني على تقييم السياسات العمومية؟ وهل هناك سياسات عمومية أصلا في المغرب؟ وهل الأحزاب السياسية تسمح باستقلال المجتمع المدني؟ ... هاته الأسئلة الحارقة في نظر الأستاذ نجيب الحجيوي هي محور وأساس العلاقة بين المجتمع المدني والخطاب العمومي

وفي معرض مداخلة الأستاذ **عبد الرحيم العلام** التي كانت بعنوان "**دور المجتمع المدني في إنعاش قيم المواطنة**": يرى أن المجتمع المدني لابد من إرجاعه إلى أصوله الفلسفية، وذلك من باب تجاوز مجموعة من الالتباسات التي أحاطب به نظريا وعمليا، مما أدى في نظره إلى تحويل المجتمع المدني من مفهوم إلى مصطلح، لهذا طرح السؤال حول هل يمكن للمجتمع المدني أن يرفض الدولة؟ هكذا نسمع البعض من فعاليات المجتمع المدني تطالب في سياق تنظيم احتجاج غير قانوني بمغادرة الأمن، هنا تطرح العديد من علامات الاستفهام، من هذا المنظور فقد طرح روسو إشكالية لماذا ولد الإنسان حر ويعيش في الأغلال أي مقيدا؟ فالإنسان عند روسو خير بطبعه وأن الفوضى هي الاستثناء ، ويرى روسو أيضا أن حب المصلحة الخاصة لا ينبغي أن يكون على حساب الآخرين، ولذلك فالمجتمع المدني الأخلاقي هو الحل حيث يحل الواجب الأخلاقي حل الأحكام العمياء والغريزية وفق نفس الفيلسوف ... ويستنتج الأستاذ عبد الرحيم العلام مما سبق أن هناك ضعف كبير في الجانب التطوعي بالمغرب، ومن الإشكالات أيضا في نظره قضيتي التمييز بين المواطن والفرد، وكذا التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، ولذلك فمن منظور الأستاذ المجتمع المدني المغربي لم يرقى بعد إلى تحقيق مفهوم المجتمع المدني وفق الشروط العلمية المتعارف عليها، من أهمها:

- تأطير المواطنين وفق رؤية حقوقية مبنية على التوعية بالواجبات قبل الحقوق.
- التشجيع على قيم التطوع والانخراط في المجتمع المدني؛
- خلق واقع يتركز على السلوك المواطني، في الغالب لا يتم التمييز بين المواطنة والوطنية؛
- التركيز على قيم الحضارة ونبذ العنف؛
- العمل على مجابهة كل الأشكال المناهضة للديمقراطية.

من جانبها استعرضت **الأستاذة أمل الإدريسي**، في مداخلتها المعنونة "**المجتمع المدني والفعل العمومي**" التي كانت باللغة الفرنسية بعض الإشكالات المتعلقة بالموضوع مثل إشكالية غياب مفهوم رسمي حول المجتمع المدني ، حيث أن هناك فراغ في هذا الأمر بالرغم من أن الفصل 12 من الدستور حدد بعض الوظائف الجمعوية المدنية لكنه لم يطرح مفهوما واضحا ، أيضا من الإشكالات المطروحة وجود بعض الجمعيات المشبوهة من حيث التأسيس من خلال ارتباطها بأجندات الدولة ، وفي ختام مداخلتها طرحت إشكالية الارتفاع المهول للجمعيات بعد إطلاق المبادرة الوطنية لتنمية البشرية. ..

وفي مداخلة الأستاذ عبد الجبار عراش، والتي خصصها للحديث عن "أدوار المجتمع المدني في مسلسل الانتقال الديمقراطي بين الفرص والتهديدات": انطلق من بعض الملاحظات التي اعتبرها مؤسسة للموضوع، متسائلا في الأول حول وجود سياسات عمومية بالمغرب؟ ثم تساءل عن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ... وبعد سرد مجموعة من التعاريف المتعلقة بالمجتمع المدني، ولأجل مقاربة الموضوع مقاربة علمية ومنهجية يعلن الأستاذ عراش عن تطبيق منهجية سووت التي تنطلق من خلق التقابل بين الفرص والتهديدات، من خلال طرحه لمجموعة من الفرص أهمها:

- المجتمع المدني يقوم بوظيفة الحراسة عبر الإقناع والترافع حول قضايا ديمقراطية وحقوقية ...؛
- المجتمع المدني فرصة تمكينية لاحتواء المصالح الفئوية؛
- الاندماج؛
- التنشئة السياسية من خلال إفراز النخب وتهيئتها لممارسة السلطة، وكذا عبر إشاعة قيم المواطنة التي تقابل بين الحقوق والواجبات؛
- المجتمع المدني منتج للخدمات.

وأما التهديدات فهي:

- الدولة قد تخلق المجتمع المدني بغية الحفاظ على وضع ما، مما يجر على المجتمع المدني ويلات التسييس التبعية للدولة؛
- غياب الشفافية في عملية اتخاذ القرار؛
- المساطر غير الديمقراطية؛
- التمييز الاجتماعي؛

وقد تمحورت مداخلة الفاعل الجمعوي **محمد عصفور** حول "**والأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني**": معلنا منذ البداية بتبني رؤية جمعوية مبنية على الممارسة العملية لا العلمية ... من هنا أطلق مجموعة من الإشارات التي لا يمكن إغفالها منها: أن المجتمع المدني أحد ركائز الدولة الحديثة، وأن العمل الجمعوي أصبح يساهم في نشر قيم المواطنة وحقوق الإنسان، وأن المجتمع المدني أصبح يتبنى رؤية جديدة تتجاوز دور التنشيط الرياضي والتنموي إلى اقتحام مجال الاقتصاد والحقوق ... متسائلا في آخر مداخلته عن للمجتمع المدني والإمكانيات البشرية التي تؤهله لأن يتمكن من المشاركة في الفعل العمومي؟

تم حول مؤسسات الدولة ومدى استعدادها للتخلي عن بعض صلاحيتها لتمكين المجتمع المدني من المشاركة أمام البيروقراطية والقرارات الأحادية الجانب؟

أما **الأستاذ عبد الحفيظ اليونسي** في مداخلة بعنوان "**دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد التجليات والحدود**": انطلق من التذكير بأن من الشعارات التي تم رفعها في الحراك الديمقراطي العربي كمكافحة الفساد، وهنا يميز الباحث بين مكافحة الفساد وبين القضاء على الفساد ... المؤشر العربي الصادر سنة 2012 أقر بأن 62 %من المغاربة المستجوبين قالوا بأن الفساد منتشر بالمغرب ... مستشهدا بترانسبارونسي التي أصدرت تقريرا في 2012 عن القطاعات الأكثر فسادا بالمغرب معتبرا القضاء كأكثر قطاع يشهد الفساد ... لكن الأستاذ يعود ليطرح إشكالا غاية في الأهمية وهو أن شعار مكافحة الفساد لم يعد حكرا على المجتمع بل إن الدولة نفسها تتبناه ، وذلك لتجديد شرعيتها ... تم انتقل الأستاذ إلى معالجة إشكالية مفهوم الفساد الذي يعتبر أن تعريفاته متعددة ، لكن تبقى المقاربة التبسيطية في التعريف من أفضل الممارسات ، حيث يعرف الفساد بأنه " استغلال المركز القانوني في الدولة من أجل التكسب بغير حق مما يعني نقل جزء من المال من الحيز العام إلى الحيز الخاص. لينتقل إلى التمييز بين الفساد الكبير وهو مرتبط بالدولة وبين الفساد الصغير وهو المرتبط بالمجتمع، ومن أجل الاستزادة أكثر في الجانب التاريخي للفساد يحيل المتدخل على مقدمة ابن خلدون وكتابات روسو ... تم يطرح الأستاذ مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالبيئة القانونية المؤطرة للفساد من أجل ضبطه ومنعه فمثلا هناك تقاعس كبير من السلطة السياسية فيما يخص تنزيل بعض القوانين كقانون تنازع المصالح وقانون مجلس المنافسة والقانون المنظم لهيئة الوقاية من الرشوة ... لكن السؤال المطروح هو ما علاقة مكافحة الفساد بالمجتمع المدني؟

ليطرح الأستاذ آليتين وهما: التمويل الأجنبي والضبط القانوني ... ضمن هذا السياق ليصل إلى الخلاصات النقدية التالية:

- إذا أراد المجتمع المدني محاربة الفساد فينبغي له أن يطرح سؤال كيف نحارب الفساد وليس سؤال ماذا؟
- النظام السياسي فيه تما هي ما بين نظام الحكم وجهاز الدولة، هذا التماهي يعرقل أي محاولة لمكافحة الفساد، لذلك من الصعب الفصل بين السلطة والثروة.
- لا يمكن للمجتمع المدني أن يقوم بدوره في مكافحة الفساد في ظل مجموعة من المعيقات القانونية.

وعقب الانتهاء من مداخلات الأساتذة تم إشراك الحضور في التفاعل مع اللقاء العلمي، حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة والمداخلات التي دارت أغلبها حول:

- ضعف البنية القانونية وسبل تقويتها
- الممارسات التعسفية للسلطة اتجاه المجتمع المدني
- التضييق القانوني لآليات الديمقراطية التشاركية
- طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة
- تعتر دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي

وقد جاءت أغلب تعقيبات الأساتذة مستجيبة للإشكاليات السابقة ومزكية لها.

وعقب الانتهاء من أسئلة الحضور وتعقيبات الأساتذة رفعت أنشطة هذا اللقاء العلمي بدعوة الحضور لتناول وجبة الغذاء

خاتمة:

إن أي خلل في التقرير سواء في أسلوب كتابته أو في الاقتراحات والتوصيات الواردة فيه، أو في طريقة عرضه أو في جوانبه الأخرى، قد يفقد التقرير لأهدافه، وبهذا يفقد التقرير أركانه الأساسية، ولا يحقق الأهداف التي ادر جناها أعلاه. وعلى المقرر أن يضع هذه الأمور نصب عينه عند الإقدام على كتابة أي تقرير، وفي كافة مراحله، إذا ما أراد أن يحقق الأهداف المرجوة من كتابته للتقرير، فالكاتب الجيد هو الذي يستطيع أن يحدد بدقة مكونات التقرير قبل الإقدام على الكتابة، وان يرسم في ذهنه وعلى الورق ما يريد تحقيقه، والاهم من ذلك كله على الكاتب أن يدرك أن الهدف من وراء كتابة التقرير لا ينحصر في قدراته على نقل الحقائق، بل الهدف يكمن في قدرته ومهارته في توصيل هذه المعلومات إلى الشخص المناسب لكي يؤثر فيه ويسترعي انتباهه ، ويقوده إلى إتباع التوصيات والمقترحات التي جاء بها التقرير ولن يتأتى ذلك للكاتب ما لم يكن ملما الماما تاما بالموضوع لان ذلك بلا شك سيمكنه من انجاز التقرير بالشكل المطلوب، وبالسرعة الممكنة ، كما أن علم الكاتب المسبق بمن سوف يقرا آو يقيم التقرير أي القارئ يدفعه إلى استخدام الألفاظ والعبارات التي تتناسب مع الموضوع والقارئ معا دون أن يقع في مشاكل.

تقرير من إعداد: شخصي

الهوامش:

---

1 – بشيرعباس العلاق، **"أساليب وطرق إعداد التقارير والخطب التقليدية والالكترونية"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة 2009، ص 7.

2 – **حنان سعيدي**، **"تقنيات إعداد التقارير الجامعية والمؤسساتية"**، الطبعة الثانية، السنة 2021، ص: 74.

3 – **بشير عباس العلاق**، **"دليل كتابة التقارير"**، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، الطبعة 1982 ص14

4 – **مازن غنام**، **"دليل إعداد التقارير الناجحة لإرشاد كوادر المنظمات الأهلية الفلسطينية في محافظة جنين"**، 2008. 2009، ص: 5.

5 – **بشير عباس العلاق**، مرجع سابق، ص: 14.

6 – **مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية**، **"دليل كتابة التقارير"**، الطبعة 2015، ص: 15.

7 – **محمود محمد خلف**، **" كتابة التقارير الفنية"**، ص 3.2

8 – 2017 /uplooads /content.wp/amlaak/lyal

9 – بشير عباس العلاق، مرجع سابق ص: 15

10 – بشير عباس العلاق، نفس المرجع ص: 16

11 – **المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة التقويم والجودة، **"إعداد التقارير وعرضها"**، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة،2013

خالد محسن **"كيفية كتابة تقرير"** مجلة موضوع 27 فبراير 2017

12 – ابراهيم العبيدي" كيفية كتابة تقرير حول ندوة" مجلة موضوع 21 مارس 2017

13 **بشير عباس العلاق**، "أساليب وطرق اعداد التقارير والخطب التقليدية والالكترونية " مرجع سابق ص129

14 – أحمد الخراز،" تقرير حول ندوة علمية" في موضوع: الشباب والوعي البيئي نحو استراتيجية مندمجة.https://www.marocdroit.com تاريخ الزيارة 30-07-2018 على الساعة h9.30

15 طه عبد الرحمن، "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام"، المركز الثقافي العربي، الطبعة 2010، ص:46-47